

النشرة الربعية الربع الثالث 2025



تنظيم . . تطوير . . رقابة النشرة الربعية

العدد الخامس والعشرون- الربع الثالث للعام 2025

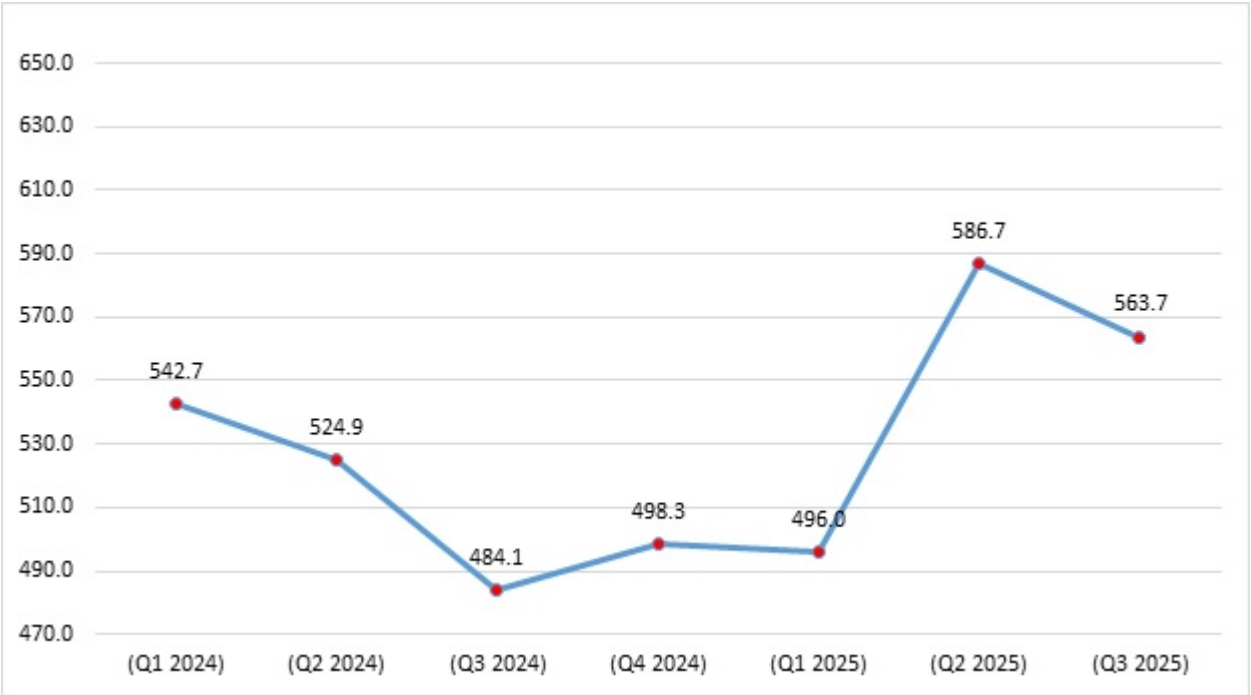
تطورات قطاعات سوق رأس المال

تطورات قطاعات سوق رأس المال < قطاع الأوراق المالية

• مؤشر القدس

يُظهر مؤشر القدس اتجاهاً صاعداً تدريجياً منذ بداية العام 2025، ما قد يشير إلى تحسن الثقة في السوق وزيادة النشاط الاستثماري. وبدأ المؤشر بالتعافي تدريجياً بعد أن سجل أدنى مستوى له عند 484.1 نقطة في الربع الثالث من العام 2024، وحقق قفزة واضحة في الربع الثاني من العام 2025 ليصل إلى 586.7 نقطة، وهو أعلى مستوى خلال الفترة. قبل أن يتراجع قليلاً إلى 563.7 نقطة في الربع الثالث من العام 2025. والشكل رقم (1) أدناه يشير إلى التغيرات في أسعار الإغلاق لمؤشر القدس بشكل ربعي خلال الفترة.

شكل 1: حركة مؤشر القدس بشكل ربع سنوي (نقطة)



• إحصائيات وبيانات التداول

شهد إجمالي أحجام التداول في بورصة فلسطين مع نهاية الربع الثالث من العام 2025 ارتفاعاً نسبته 10% مقارنة مع نهاية الربع السابق (الربع الثاني من العام 2025)، وارتفاعاً بنسبة 24% عن الربع المناظر (الربع الثالث من العام 2024).

كما شهدت قيم التداول في بورصة فلسطين مع نهاية الربع الثالث من العام 2025 ارتفاعاً نسبته 17% مقارنة مع نهاية الربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 26% عن الربع المناظر. ويعزى ذلك إلى أحجام طلبات التعامل التي نفذتها السوق خلال الفترة المذكورة. في المقابل، سجلت القيمة السوقية انخفاضاً طفيفاً نسبته 2% مقارنة مع الربع السابق، وارتفاعاً بما نسبته 15% عن نهاية الربع المناظر.

جدول 1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين*

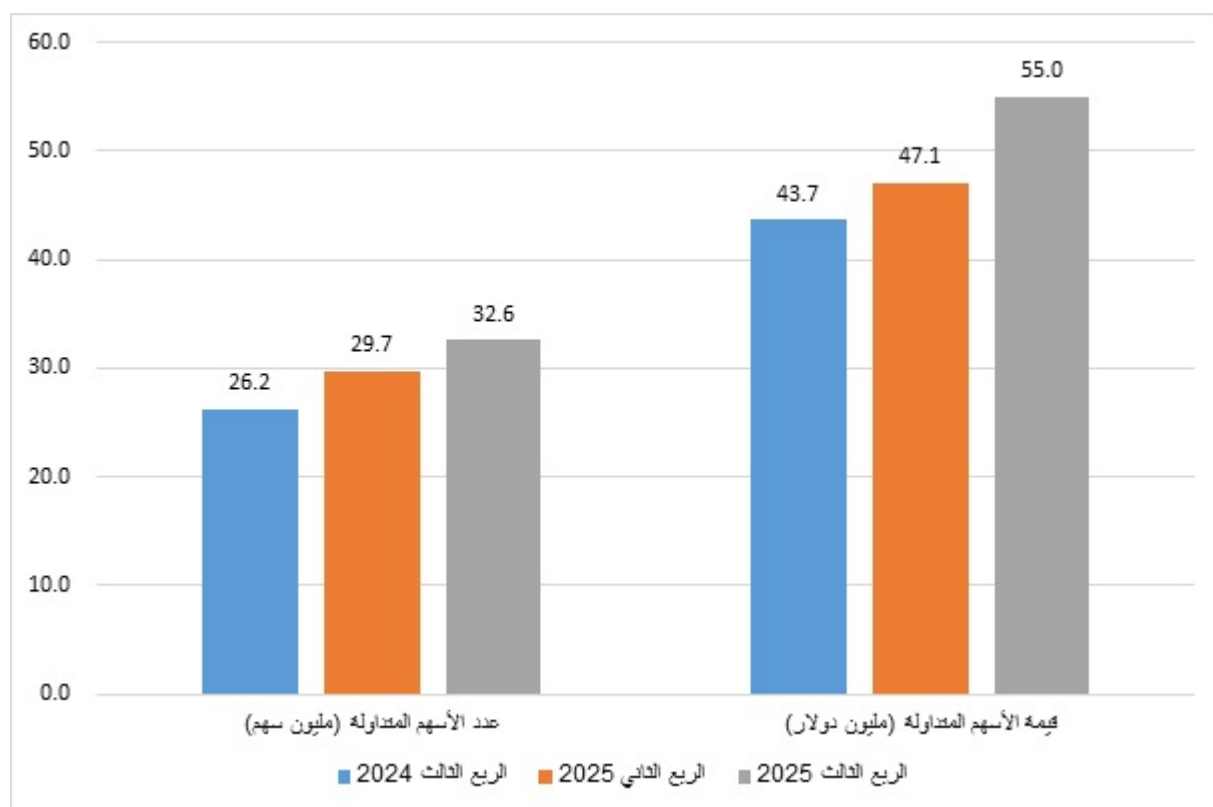
البيان	الربع الثالث 2024	الربع الثاني 2025	الربع الثالث 2025
--------	-------------------	-------------------	-------------------

65	56	63	عدد جلسات التداول (جلسة)
32.6	29.7	26.2	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)
55.0	47.1	43.7	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
4,556.0	4,668.8	3,970.4	القيمة السوقية (مليون دولار)
0.8	0.8	0.7	المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
6,062	6,952	4,822	عدد الصفقات (صفقة)
68,374	68,659	69,017	إجمالي عدد المتعاملين بالسهم المدرجة في بورصة فلسطين (متعامل)
33.2%	34.1%	29.0%	القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)**
0.4%	0.3%	0.3%	قيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)**

* البيانات لا تشمل التحويلات خارج القاعة.

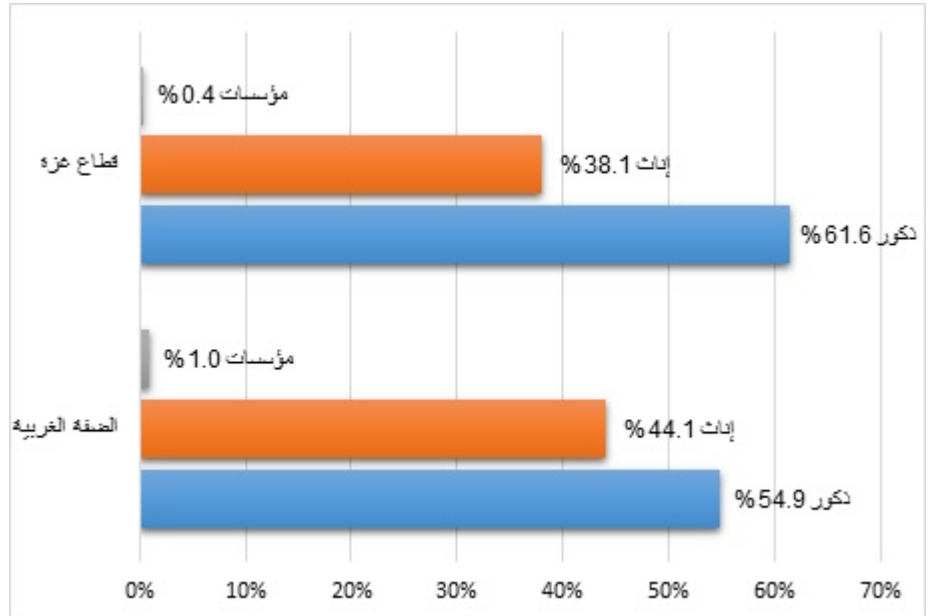
** تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2024.

شكل 2: التطورات الربعية لنشاط التداول في بورصة فلسطين



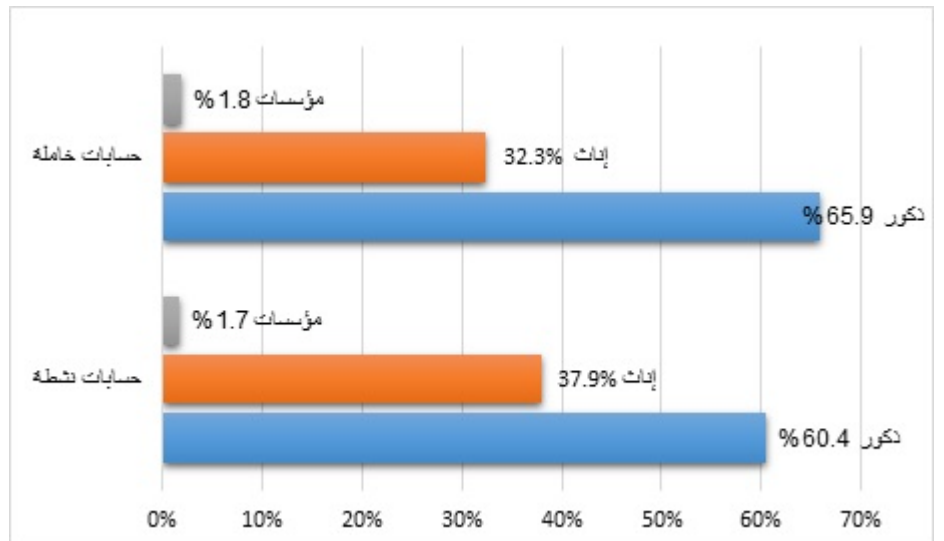
يوضح الشكل (3) أدناه توزيع المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة. والبالغ عددهم 60,919 مساهماً كما في نهاية الربع الثالث من العام 2025، حوالي 84% منهم في الضفة الغربية، و16% في قطاع غزة.

شكل 3: توزيع المساهمين في الشركات المدرجة وفق التوزيع الجغرافي والجنس في الربع الثالث 2025



كما يوضح الشكل (4) إجمالي عدد الحسابات المفتوحة النشطة والخاملة وفق التوزيع الجندري كما في نهاية الربع الثالث من العام 2025 في بورصة فلسطين، والبالغة 126,572 حساباً، ويلاحظ أن مشاركة الذكور أكبر من الإناث في قطاع الأوراق المالية.

شكل 4: الحسابات المفتوحة في بورصة فلسطين وفقاً للجنس كما في نهاية الربع الثالث 2025



تطورات قطاعات سوق رأس المال < قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة اثنتي عشرة شركة مع نهاية الربع الثالث من العام 2025. وعلى الرغم من استمرار تداعيات الحرب على قطاع غزة والعدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني حتى تاريخه، فإن قطاع التأمين حقق نمواً ملحوظاً في المحفظة التأمينية خلال الربع الثالث من العام 2025 عن سابقه بنسبة بلغت 9%. ويعود هذا التحسن إلى عودة الشركات إلى وضعها الطبيعي على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة، حيث إن نسبة قطاع غزة من إجمالي المحفظة التأمينية لا تزيد على 1%، أما إجمالي استثمارات شركات التأمين، فبلغ 306.86 مليون دولار، تتصدره الاستثمارات العقارية، بما نسبته 47% من إجمالي الاستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية المتعلقة بالأرباع الثلاثة الأولى من العام 2025 (باستثناء إجمالي الأقساط المكتتبة) لا تشمل بيانات الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة (أليكو) وشركة البركة للتأمين الإسلامي.

جدول 1: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الثالث 2024	الربع الثاني *2025	الربع الثالث *2025
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	292.40	208.62	319.52
إجمالي استثمارات شركات التأمين	286.45	302.56	306.86

يشير الجدول (2) إلى أهم المؤشرات التأمينية التي تعكس الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني. هناك نمو مستمر في مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبتها مع نهاية العام 2024 ما يقارب 3.51%؛ إذ تشير هذه النسبة "نسبة الاختراق التأمينية" إلى إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. أما من حيث الكثافة التأمينية التي تشير إلى حصة الفرد من إجمالي المحفظة التأمينية، فعلى الرغم من أن هذه النسبة شهدت نمواً عبر السنوات الثلاث الماضية، فإنها انخفضت مع نهاية العام 2024 لتصل إلى 69.74 دولار أمريكي.

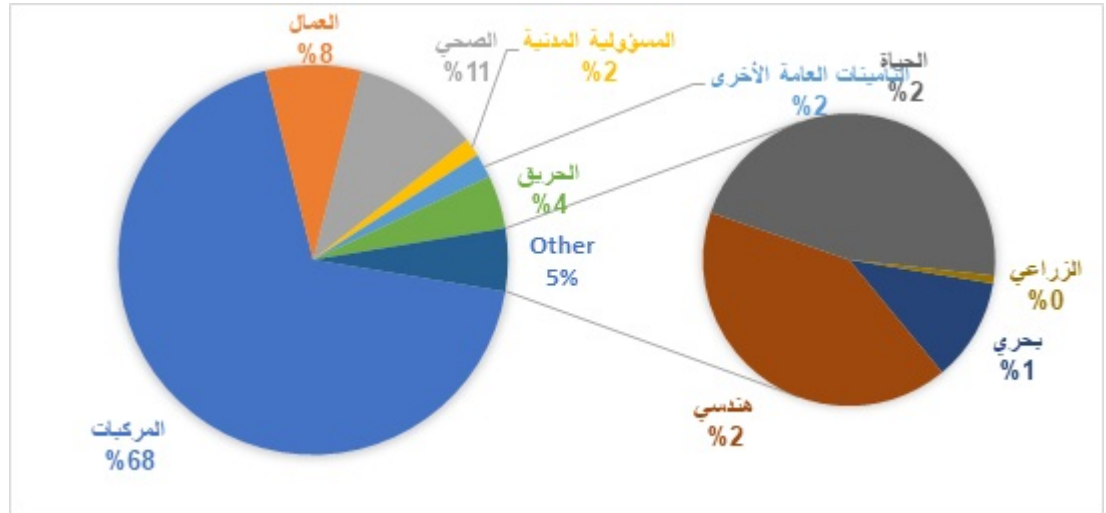
جدول 2: انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية

العام	نسبة الاختراق التأمينية	الكثافة التأمينية (دولار أمريكي)
2021	2%	68.6
2022	2.07%	73.08
2023	2.27%	71.22
2024	3.51%	69.74

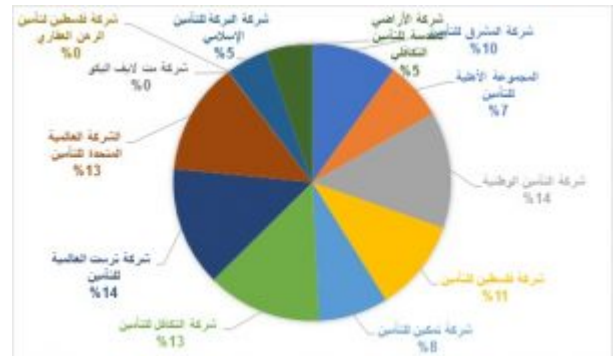
يوضح الشكل (1)، أن محفظة التأمين ما زالت تشهد تركزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات الذي بلغت نسبته 68% من إجمالي المحفظة التأمينية في نهاية الربع الثالث من العام 2025، يليه التأمين الصحي بنسبة 11%. كما يلاحظ من الشكل (2) أن هناك تركزاً واضحاً في الحصص السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ أربع شركات من أصل اثنتي عشرة شركة عاملة في القطاع على نحو 54% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني، وذلك في نهاية الربع الثالث من العام 2025.

شكل 1: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في

نهاية الربع الثالث من العام 2025



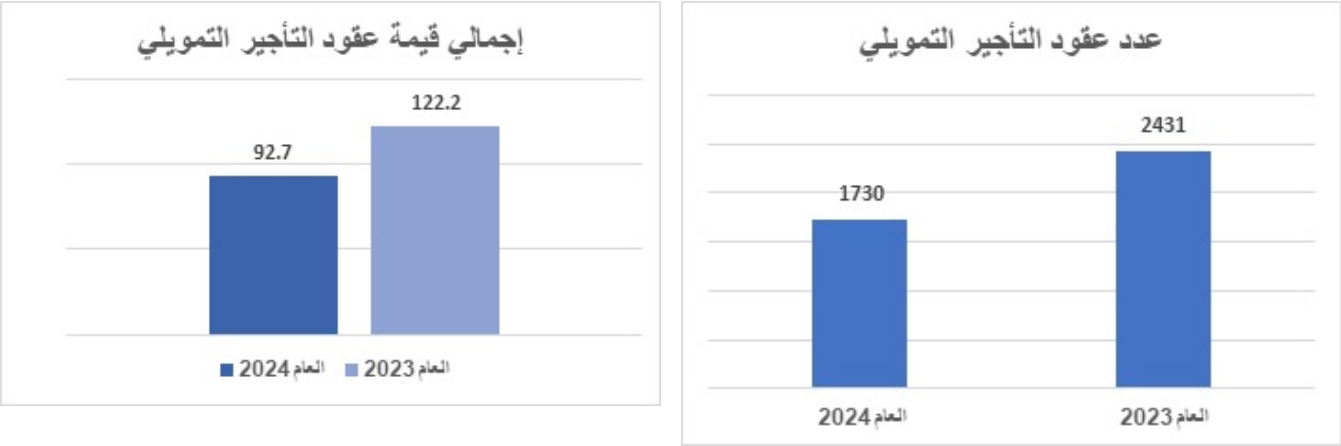
شكل 2: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية الربع الثالث من العام 2025



تطورات قطاعات سوق رأس المال < قطاع التأجير التمويلي

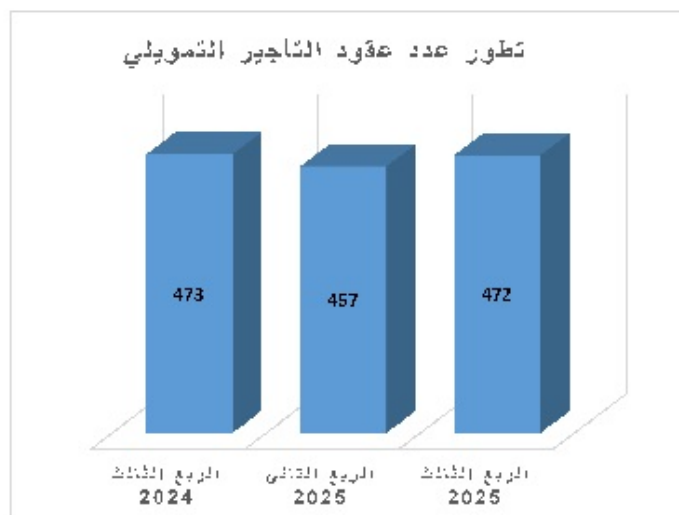
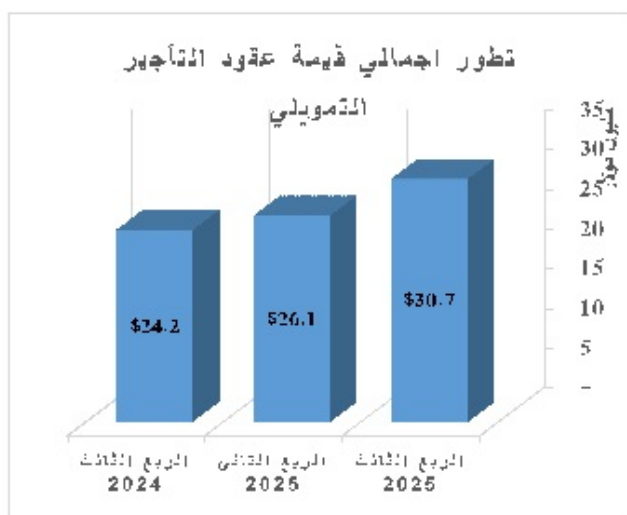
المقارنة السنوية: تعمل في فلسطين 9 شركات تأجير تمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال كما في نهاية العام 2024. وشهد أداؤها انخفاضاً مع نهاية العام 2024: إذ بلغ عدد العقود 1,730 عقداً بإجمالي استثمار قيمته 92.7 مليون دولار، ويمثل هذا انخفاضاً قدره 28.8% و 24.1% في عدد وقيمة العقود على التوالي مقارنةً بالعام 2023. ويعزى الانخفاض الملحوظ والمشار إليه، إلى تأثير العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وانعكاساته السلبية على مختلف المؤشرات الاقتصادية كالاستثمار والاستهلاك، ابتداء من الربع الرابع من العام 2023 (انظر الشكل رقم 1).

شكل 1: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل سنوي



المقارنة الربعية: بلغ إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى الهيئة حوالي 30.7 مليون دولار بواقع 472 عقداً في نهاية الربع الثالث من العام 2025، بارتفاع عن الربع الثاني من العام 2025 نسبته 3.3% في عدد العقود، و 17.6% من إجمالي قيمة العقود. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2024، يلاحظ تقارب في عدد العقود المسجلة لدى الهيئة في الربع الثالث من العامين 2024 و 2025، بزيادة عقد واحد للربع الثالث من العام الماضي، بينما ارتفع إجمالي قيمة العقود بنسبة 26.9% (انظر الشكل رقم 2).

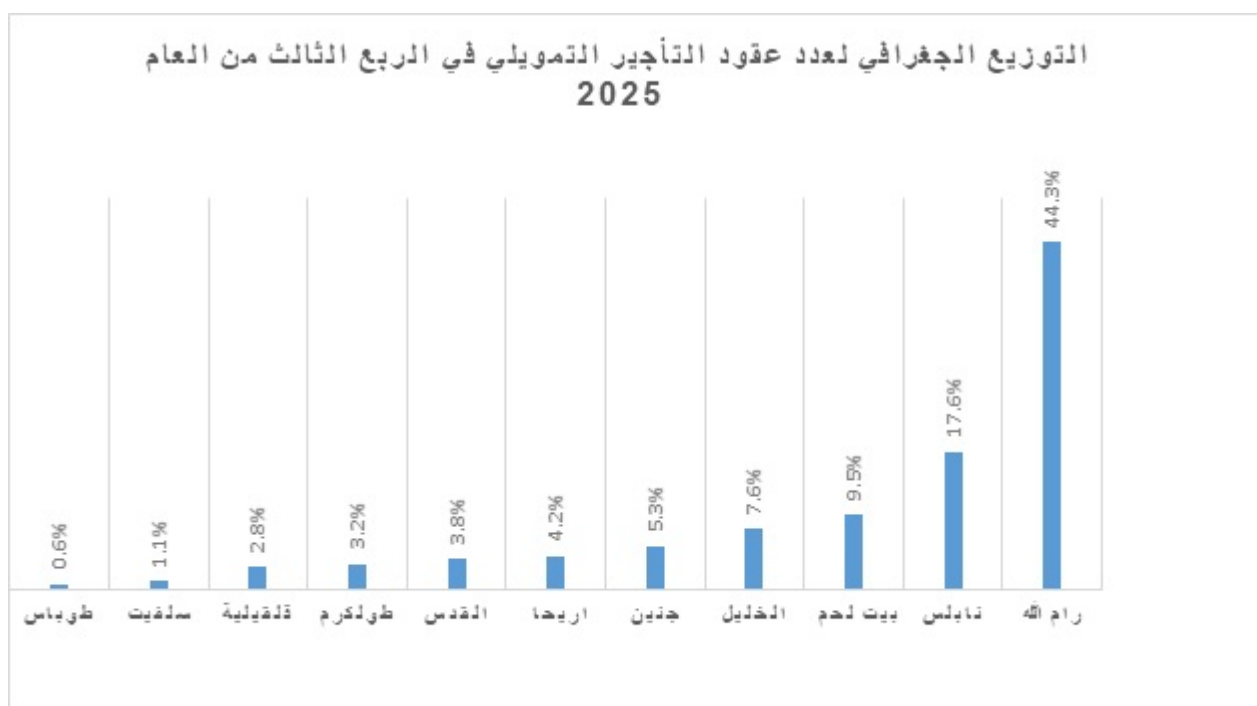
شكل 2: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل ربعي



لا زال هناك تركيز عالٍ في عدد العقود المبرمة خلال الربع الثالث من العام 2025 في محافظة رام الله بنسبة 44.3%، ثم محافظة نابلس بنسبة 17.6%، ثم محافظة بيت لحم بنسبة 9.5%، ثم محافظة الخليل بنسبة 7.6%. أما محافظة جنين فشكّلت ما نسبته 5.3%، وبقية المحافظات شكّلت نسبة 15.7% من عدد العقود.

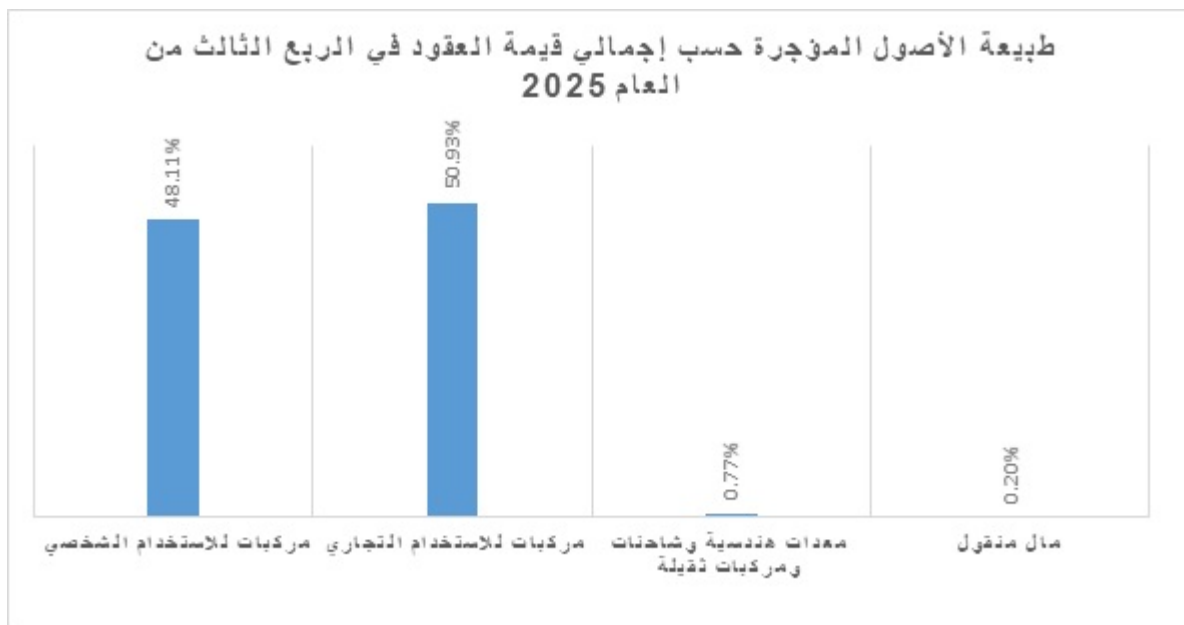
ومن الملاحظ أن هناك استقراراً في توزيع هذه النسب على مدى السنوات السابقة لعوامل تتعلق بهيكله الاقتصاد وتركز الأعمال في بعض المحافظات (انظر الشكل رقم 3).

شكل 3: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي المسجلة في الربع الثالث من العام 2025



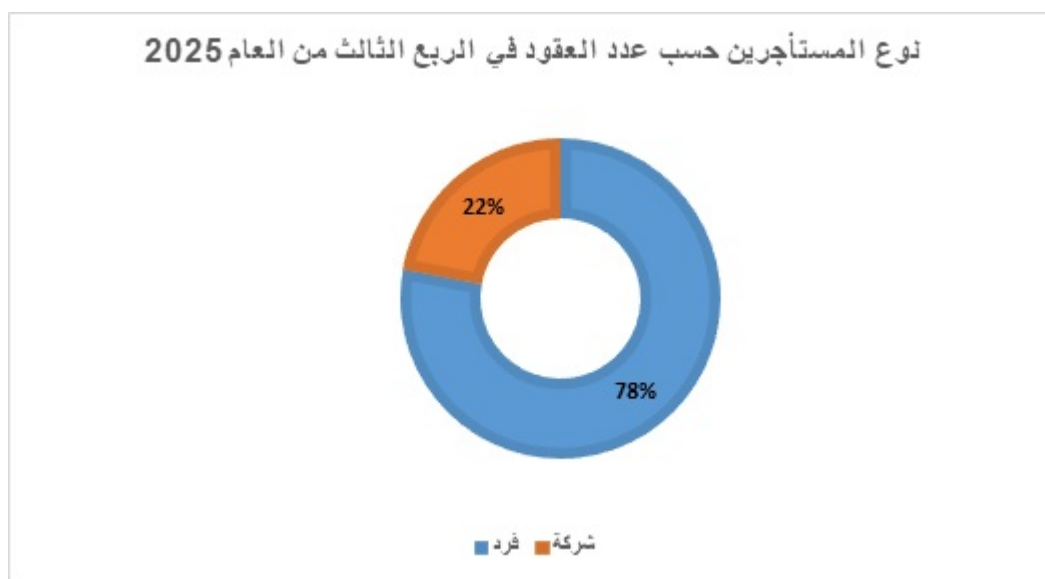
استحوذت المركبات التجارية على الحصة الأكبر من إجمالي قيمة محفظة التأجير التمويلي نهاية الربع الثالث من العام 2025 بنسبة (50.93%)، علماً أن 5% من إجمالي قيمة العقود التي موضوعها مركبات للاستخدام التجاري هي مركبات نقل عمومي. أما المركبات للاستخدام الشخصي، فشكّلت ما نسبته 48.11% والمعدات الهندسية والشاحنات والمركبات الثقيلة شكّلت 0.77% من إجمالي قيمة المحفظة. وفيما يخص المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها، بما لا يشمل المركبات) فبلغت نسبتها 0.20%. ويعود ذلك إلى ارتفاع مخاطر تمويلها مقارنة بالمركبات التي تسجل في دوائر السير (انظر الشكل رقم 4).

شكل 4: توزيع مكونات إجمالي قيمة محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور في الربع الثالث من العام 2025

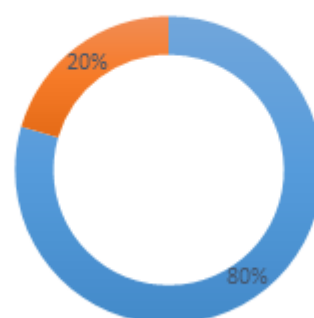


يلاحظ من الشكل رقم (5) أن 78% من عدد العقود المسجلة في الربع الثالث من العام 2025، تعود إلى أفراد، مع العلم أن هناك استقراراً في هذه النسبة مقارنةً مع العام 2023، حيث بلغت نسبة عدد العقود الخاصة بالأفراد في الربع الثالث من العام 2024، 82%.

شكل 5: توزيع نسب فئات المستأجرين حسب عدد العقود في الربع الثالث من العام 2025



نوع المستأجرين حسب عدد العقود في الربع الأول من العام 2024



■ فرد ■ شركة

التوعية المالية

التوعية المالية > الرسائل التوعوية

1. قطاع التأمين:

من حقك وحق المستفيد الحصول على الضمان أو المبلغ المستحق من المؤمن على الوجه المتفق عليه عند تحقق الخطر أو حلول الأجل المحدد في عقد التأمين.

2. قطاع الأوراق المالية:

عند التداول، اعلم أنه لا يجوز إجراء أي تحويل أو مناقلة أو تقاص داخلي بين حسابك وحساب أي عميل آخر إلا بين الأقارب من الدرجة الأولى، وبتفويض خطي.

3. قطاع تمويل الرهن العقاري:

اعلم أنه كلما زادت فترة السداد أو القرض، ترتب عليك دفع فوائد أكثر.

4. قطاع التأجير التمويلي:

التأجير التمويلي بديل مناسب لك إذا استنفذت مصادر التمويل الأخرى.

التوعية المالية > مصطلحات توعوية

1. قطاع التأمين

المال غير المنقول:

الأرض المملوكة لشخص أو أكثر، وتشمل ما عليها من أبنية وأشجار وأشياء ثابتة أخرى، كما تشمل العقار أيضاً.

2. قطاع الأوراق المالية

البيع على المكشوف (Short Selling)

هو قيام المستثمر ببيع ورقة مالية لا يملكها (في الغالب يتم اقتراضها من قبل الوسيط المالي) ليتم شراؤها في تاريخ لاحق، وذلك بناء على توقع المستثمر بانخفاض سعرها في السوق المالي عن سعر البيع، وبالتالي يحقق المستثمر ربحاً يتمثل في فرق سعر الشراء عن سعر البيع.

3. قطاع تمويل الرهن العقاري:

الكفيل:

الشخص الذي يعتبر مسؤولاً عن سداد القرض بالتكافل والتضامن مع المقترض في حال عدم السداد.

4. قطاع التأجير التمويلي:

استعادة الحيازة:

وضع يسترد فيه المؤجر الأصول المستأجرة، وعادةً ما يكون ذلك بسبب التعثر أو الإخلال ببنود اتفاقية التأجير.

التوعية المالية > أسئلة شائعة وإجابات



تمويل الرهن
العقاري



التأجير التمويلي



التأمين



الأوراق المالية

حملات وورش ولقاءات توعوية

هيئة سوق رأس المال تعقد ورشة عمل حول تعزيز التحول الرقمي في قطاع التأمين



عقدت الهيئة ورشة عمل فنية استهدفت شركات التأمين حول تعزيز التحول الرقمي في قطاع التأمين عبر التكامل مع بوابة الدفع الوطنية (E-SADAD)، وذلك في مقرها في مدينة رام الله - سردا. وتأتي الورشة التي تم تنفيذها، بالتعاون مع الشركة الفلسطينية لخدمات الدفع (E-SADAD)، استكمالاً لجهود الهيئة الرامية إلى تعزيز التحول الرقمي والإلكتروني، وتوجيه مكونات قطاع التأمين نحو الاعتماد على قنوات الدفع الإلكتروني في تنفيذ معاملاتها المالية.

وناقش الحضور في الورشة العديد من القضايا ذات العلاقة، ومنها التحديات الحالية التي تواجه البيع الإلكتروني لوثائق التأمين، وآليات الربط والمتابعة المقترحة. واختتمت الورشة بالتأكيد على أهمية تعزيز تكامل الجهود، ما يسهم في تسهيل الوصول إلى خدمات تأمينية مرنة وآمنة.

وحدة المتابعة المالية وهيئة سوق رأس المال تنظّمان ورشة عمل حول نتائج عملية تحديث التقييم الوطني والقطاعي للمخاطر



نظمت الهيئة ووحدة المتابعة المالية، يوم الاثنين 1/9/2025، ورشة عمل متخصصة حول نتائج عملية تحديث التقييم الوطني والقطاعي للمخاطر في فلسطين. وجمعت هذه الفعالية المهمة ممثلين عن جميع القطاعات الخاضعة لرقابة هيئة سوق رأس المال (الأوراق المالية، قطاع التأمين، وقطاع التأجير التمويلي).

وتأتي هذه الورشة ضمن سلسلة ورشات تعقدها الوحدة لتعزيز فهم القطاعات كافة بنتائج تحديث التقييم الوطني للمخاطر، بالشراكة مع الجهات الرقابية والسلطات المختصة.

الهيئة تطلق برنامجاً تدريبياً لتعزيز الثقافة المالية لدى طلبة الجامعات



أطلقت هيئة سوق رأس المال سلسلة من الورش التدريبية المتخصصة تحت عنوان "برنامج سوق رأس المال"، تستهدف طلبة الجامعات الفلسطينية والخريجين، بهدف تعزيز الثقافة المالية، وتوسيع دائرة الوعي بالقطاعات المالية غير المصرفية.

وانطلقت أولى الورش التدريبية بالشراكة مع الجامعة العربية الأمريكية: الشريك الأكاديمي الأول في تنفيذ البرنامج، وجرى تخريج الفوج الأول من المشاركين في البرنامج في مقر الهيئة برام الله بحضور مديري الإدارات العامة وعدد من موظفي الهيئة، وطاقم من أساتذة الجامعة العربية الأمريكية. وتم خلال مراسم التخرج تقديم درع تكريمية من قبل الجامعة إلى الهيئة تقديراً للتعاون المثمر.

الشمول المالي في فلسطين

اللجنة الوطنية للشمول المالي في فلسطين تعقد اجتماعها العاشر

عقدت اللجنة الوطنية للشمول المالي في فلسطين اجتماعها العاشر في مقر هيئة سوق رأس المال، وذلك برئاسة مشتركة من قبل هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد الفلسطينية، بحضور معالي محافظ سلطة النقد السيد يحيى شنار، ورئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال السيد عمار العكر، وأعضاء اللجنة الوطنية للشمول المالي.

واستعرض العكر أبرز إنجازات الهيئة في مجال الشمول المالي، مشيراً إلى استمرار الشراكة الاستراتيجية مع سلطة النقد والمؤسسات ذات العلاقة كافة لتعزيز هذا المفهوم وترسيخه كإحدى ركائز التنمية الاقتصادية في فلسطين. وأكد أن الهيئة، ورغم التحديات الصعبة الناجمة عن العدوان الإسرائيلي وما خلفه من آثار عميقة على مختلف جوانب الحياة، واصلت عملها على تطوير الأنظمة والرقابة المالية، وإطلاق مبادرات نوعية لحماية المتعاملين والمستثمرين في القطاعات المالية غير المصرفية، وتمكين المواطنين من الوصول إلى الخدمات المالية بشكل أفضل.

من جانبه، أكد شنار أن تعزيز الشمول المالي في فلسطين يعد أولوية وطنية واقتصادية ويوفر الخدمات المالية لشرائح المجتمع كافة بوسائل متطورة، وبتكاليف أقل، موضحاً أن سلطة النقد عملت على تطوير البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي وتعزيز الابتكار واستخدام التطبيقات البنكية والمحافظ الإلكترونية والبطاقات. كما أشار إلى أهمية قرار الحكومة بتبني منظومة الدفع الإلكتروني (E-SADAD) والتدرج في الاعتماد على عمليات الدفع من خلال الوسائل الإلكترونية، إضافة إلى أهمية إطلاق مشروع الهوية المالية الرقمية والمباشرة بالعمل على قانون خفض استخدام النقد، وتعزيز التحول إلى الاقتصاد الرقمي.

كما قدمت رئاسة اللجنة الفنية المكونة من كل من السيد إباد الزيتاوي والدكتور بشار أبو زعور، عرضاً لتقرير الإنجاز حول سير العمل في تنفيذ متطلبات الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للعام 2024، الذي شمل مساهمات الأطراف ذات العلاقة كافة بتنفيذ الاستراتيجية، وآخر المستجدات، وما تم إنجازه من برامج وأنشطة في هذا المجال.

وشهد الاجتماع مداخلات مهمة من الحضور تمحورت حول أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية والعدالة الاقتصادية، إضافة إلى مساهمته المباشرة في معالجة مؤشرات البطالة والفقر التي ازدادت في الفترة الأخيرة نتيجة العدوان. وأكد الحضور التزامهم الوثيق باستكمال تنفيذ مساعي تعزيز الشمول المالي على الأصعدة ذات العلاقة كافة.

وفي ختام الاجتماع، أكدت رئاسة اللجنة الوطنية أن استكمال العمل وتكثيف الجهود في سبيل تعزيز مستويات الشمول المالي من شأنه أن يساهم في التخفيف من تداعيات الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الوطن، وذلك من خلال تعزيز الوصول والاستخدام وجودة الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية التي تستهدف فئات المجتمع كافة، لا سيما الشرائح المهمشة منها.

الجدير ذكره أن نسبة الشمول المالي ارتفعت من 36% عند إطلاق الاستراتيجية الوطنية إلى 54% في العام 2022، وتُقدّر نسبتها منتصف العام الحالي بنحو 61%.

عقد اجتماع اللجنة الفنية الحادي عشر

استعرضت رئاسة اللجنة الفنية قرارات اللجنة الوطنية في اجتماعها الأخير، وقدم كل عضو ملخصاً عن أبرز الإنجازات المتحققة على صعيد الشمول المالي.

وقدمت رئاسة اللجنة الفنية عرضاً تقديمياً عن الخطوات اللاحقة التي ستتم متابعتها من قبل اللجنة الفنية، وذلك استناداً إلى التوجهات السياسية التي تم اعتمادها من قبل اللجنة الوطنية عقب تقييم الشمول المالي الذي تم في العام 2023،

وشملت الخطوات: تمديد الإطار الزمني لعمر الاستراتيجية التي تنتهي هذا العام لثلاث سنوات إضافية، بناء الخطة التنفيذية للفترة الإضافية المتبقية من عمر الاستراتيجية، إعادة تفعيل مجموعات العمل وتكليفهم بالمهام المناطة بهم حسب تخصص كل مجموعة.

كما ثمنت اللجنة كل الجهود المبذولة من كل الأطراف والجهات والشركاء خلال الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية السائدة، مؤكدة ضرورة الاستمرار بتنفيذ نشاطات وبرامج خطة عمل الشمول المالي.

مكافحة جريمتي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

تهدف الهيئة إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار ونمو رأس المال، وتنظيم وتطوير ومراقبة سوق رأس المال في فلسطين، وحماية حقوق المستثمرين. وانطلاقاً من مهامها وأهدافها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في سوق رأس المال، وفي إطار تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية حقوق المتعاملين، واصلت الهيئة دورها في مواءمة الامتثال من أجل تجنب قطاعات سوق رأس المال من مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي قد تهدد استمرار هذه القطاعات وتعريضها لمخاطر مالية وتشغيلية وقانونية وغيرها، حيث قامت بالعديد من المهمات لتقليل المخاطر والتهديدات المحتملة على القطاعات كافة التي تشرف عليها، تمثلت في:

- ورشة عمل حول النهج القائم على المخاطر وآليات تقييم المخاطر للمؤسسات المالية -أبو ظبي.
- لقاء وحلقة نقاش حول إجراءات مكافحة غسل الأموال في قطاع الأوراق المالية، في مقر وحدة المتابعة المالية.
- ورشة عمل توعوية حول مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لنتائج تحديث التقييم الوطني للمخاطر للقطاعات كافة الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.

إصدار التعليمات والتعاميم:

التعاميم الصادرة عن الهيئة من شأنها رفع كفاءة وتعزيز قدرة الشركات على مواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب واتباع النهج القائم على المخاطر في الكشف عن المعاملات المشبوهة، وتم إصدار العديد من التعاميم في الربع الثالث من العام 2025، وجاءت على النحو التالي:

- تعميم الدول عالية المخاطر 2 ونشرها على موقع الهيئة.
- تعميم بالموافقة على ربط أنظمة البورصة مع نظام (E-KYC) لدى سلطة النقد.
- تعميم نتائج تحديث التقييم الوطني 2024 للقطاعات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.
- تحديث على قوائم جزاءات مجلس الأمن، والبالغ عددها ثلاثة.
- نشر الدليل الإرشادي بشأن التدابير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والشمول المالي.

جولات تفتيش مختصة وإعداد سجلات مخاطر:

منذ بداية العام 2025، قامت الإدارات الرقابية بإعداد خطة تشغيلية لقسم التفتيش للزيارات الميدانية الدورية معتمدة على سجل المخاطر المحدثة في نهاية العام 2024، وذلك بهدف التحقق من مدى امتثال الشركات الخاضعة لرقابة هيئة سوق راس المال وإشرافها للقانون والتعليمات والتعاميم والتشريعات الخاصة بعمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبدأت الإدارات تنفيذ هذه الخطط منذ بداية العام، وسيتم التعاون مع قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في إجراء العديد من جولات التفتيش خلال هذا العام عند الحاجة.

أخبار وقرارات هيئة سوق رأس المال

هيئة سوق رأس المال تُصدر إخطاراً بوقف ممارسة أنشطة غير مرخصة في مجال البورصات الأجنبية غير النظامية (Forex)

أصدرت هيئة سوق رأس المال إخطاراً دعت فيه الأفراد والجهات التي تمارس أنشطة تتعلق بالتعامل أو الترويج في البورصات الأجنبية غير النظامية (Forex) دون الحصول على التراخيص اللازمة من الهيئة، إلى التوقف الفوري عن هذه الممارسات، وذلك استناداً إلى القوانين والأنظمة المعمول بها في فلسطين.

ودعت الهيئة جمهور المستثمرين والمتعاملين إلى توخي الحذر والتحقق من حصول أي جهة على الترخيص اللازم من الهيئة قبل التعامل معها، وذلك من خلال مراجعة قسم الجهات المرخص لها على الموقع الإلكتروني للهيئة.

للاطلاع على القرار [اضغط هنا](#)